مجلة .
كلية المستنصرية
الآداب

الأسس الحضارية
للقيام النظام الإقطاعي الفاطمي والأيوبي
The foundations Civilization
To do feudal and Ayyubid feudal system

م. د مصرية تعبان مهدي الكناني
M. Dr .Egyptian Tabban Mahdi Kanani
Ministry of Education
Directorate General of Baghdad Education
Third Rusafa

ملخص البحث

كان النظام الإقطاعي نمطا اقتصاديا يمثل موردا أساسيا من موارد الدخل للدولتين الفاطمية والأيوبية بما كان يؤديه أصحاب الاقطاعات من خراج وضرائب ورسوم زراعية وغير زراعية وما يوفرنه للدولة وللسلطان والجيش من غلال وخيول وما إلى ذلك ، وبذلك يمكن القول أن فترة الخلافة الفاطمية شهدت بروزا قويا للملكية الخاصة للأرض الزراعية، وأن النظام الإقطاعي في الدولة الأيوبية في بعض نواحيه أداة من أدواة الإدارة و سياسة الحكم في الدولة بالإضافة الى أن الإقطاعيين عندهم مسؤولية الامن والمحافظة على الارض الزراعية وغيرها من المسؤوليات المترتبة على إقطاعياتهم ، بدأ الاقطاع في عهد صلاح الدين الأيوبي حين استولى على بلاد مصر والشام، وكانت هذه الاقطاعات موزعة على أفراد الأسرة الأيوبية من جهة ومن أمراء الجيش الأيوبي من جهة أخرى .

الكلمات الافتتاحية:(الاقطاع – صلاح الدين– الفاطمية – الايوبيين)

Research Summary

The feudal system was an economic pattern that represented an essential source of income for the Fatimid and Ayyubid countries, with the outlays of the feudal owners, taxes, agricultural and non-agricultural fees, and what they provided to the state and to the Sultan and the army from yields, horses, etc., thus we can say that the period of the Fatimid caliphate witnessed a strong emergence of private property Of agricultural land, and that the feudal system in the Ayyubid state is in some respects an instrument of administration and governance policy in the state in addition to the feudal lords who have the responsibility for security and preserving agricultural land and other responsibilities arising from their fiefdoms, b Feudalism took place during the reign of Salah al-Din al-Ayyubi when he seized the countries of Egypt and the Levant, and these feudal branches were distributed among members of the Ayyubid family on the one hand and the princes of the Ayyubid army on the other hand.

المقدمة

كان النظام الإقطاعي نمطا اقتصاديا يمثل موردا أساسيا من موارد الدخل للدولتين الفاطمية والأيوبية بما كان يؤديه أصحاب الاقطاعات من خراج وضرائب ورسوم زراعية وغير زراعية وما يوفرنه للدولة وللسلطان والجيش من غلال وخيول وما إلى ذلك ، وبذلك يمكن القول أن فترة الخلافة الفاطمية شهدت بروزا قويا للملكية الخاصة للأرض الزراعية ، إلا أن ذلك لم يمنع الخليفة من مصادرة أقطاعات التملك أو أقطاعات أخرى من الإقطاعيين إذا غضب عليهم كونوهم لم يؤدوا بالتزاماتهم المالية للخلافة او قاموا بالسيطرة على املاك الغير بالقوة وبدون وجه حق، وكذلك كان النظام الإقطاعي في الدولة الأيوبية في بعض نواحيه أداة من أدواة الإدارة و سياسة الحكم في الدولة ، فقد كان على أصحاب الاقطاعات أن يلتزموا بالوفاء والإخلاص الى الايوبين ويقوموا بتنفيذ أوامره وكأنهم أصحاب المناصب إدارية في أقاليمهم بالإضافة الى فقد كان الإقطاعيين عندهم مسؤولية الامن والمحافظة على الارض الزراعية وغيرها من المسؤوليات المترتبة على إقطاعياتهم.

يهدف البحث إلى دراسة الإقطاع في الدولتين الفاطمية والأيوبية وتناول عدة محاور منها ١-الإقطاع في الدولة الفاطمية وأنواعه وطريقة استغلاله ٢-والإقطاع الأيوبي وأنواعه ٣- محور إدارة الإقطاع الأيوبي ثم ديوان الجيش الأيوبي ٤- واجبات المقطع في الدولة الأيوبية ٥-خصائص النظام الإقطاعي الأيوبي ثم الخاتمة ، والمصادر والمراجع .

الإقطاع الفاطمي

والإقطاع هو "أن يقطع السلطان رجلا أرضًا فتصير له رقبتها" (الخوارزمي، ١٩٩٠م،ص٨٦)، أي أن تصبح الأرض ملكا لصاحب الإقطاع ويطلق على هذا النوع من الإقطاع "إقطاع التمليك" بأن يقطع الإمام أرضا لنفر أو أكثر فيمتلكوها ولم يكن على المقطعين في هذه الحالة أية واجبات عسكرية، ولكن عليهم دفع العشر إلى بيت المال، وإصلاح الجسور والقنوات التي تقع في أراضيهم" (كلود كاهن، ١٩٨٨ م، ص ١٩٥) وقد قامت الدولة الفاطمية بمنح مثل هذا الإقطاع في بداية عهدها خاصة لأولاد الخلفاء والأمراء والوزراء مثل مكافأة لهم ويتم استحصال هذه الأراضي من أراضي الموات لإصلاحها أولا الاراضي التي توفي أصحابها دون وارث (ايمن فؤاد ، ٢٠٠٠م ، ص ٧٠٥- ٧٠٦) .

والنوع الثاني من الإقطاع، الذي عرفته بلاد الشام في العصر الفاطمي، هو إقطاع الاستغلال، واستغلال الأرض دون امتلاكها (الماوردي ، ١٩٧٣ ، ص١٩٠) ويعطى للجنود والأمراء والقضاة، عوضًا عن المعاشات التي تعطيها الدولة (الدوري ، ١٩٦٩ ، ص ٩٣).

ويمنح عادة للجند وبعض الوزراء والأمراء والقضاة، عوضًا عن الرواتب التي كانت تمنحها الدولة لهم، ويقتصر هذا الإقطاع على استغلال الأرض دون ملكيتها (الدوري، ١٩٧٠م ، ص٩٠) فقد جعل العزيز بالله(٣٦٥-٣٨٦هـ/٩٧٥-٩٩٦م) لوزيره يعقوب بن كلس (ت ٣٨٠ هـ/ ٩٩٠ م) إقطاعًا في دمشق (أبو يعلى ، ١٩٨٣ م، ص ٥١) كما كان له إقطاع بمصر، وكان ريع هذه الاقطاعات ثلاثمائة دينار في السنة (ابو القاسم الصيرفي ،٢٠٠٠ م، ص ٢٥) كما كان مبلغ إقطاع الوزير جعفر بن الفرات الذي تقلد الوزارة سنة(٣٨٢ هـ/ ٩٩٢ م) خمسة وخمسين آلف دينار سنويا (المقريزي، ١٩٨٧ ، ص ٣٧٩).

ومن الأمراء الذين حصلوا على أقطاعات، أنوشتكين الدزبري الختني التركي(هو من قائدة الجيش التركي (ت ٤٣٣ هـ/ ١٠٤١ م)، والذي كانت حلب إقطاعًا له سنة ٤١٩ هـ/ ١٠٢٩ م، في عهد الخليفة الظاهر(٤١١-٤٢٧هـ/١٠٢١-١٠٣٦م) نظرًا لجهوده الكبيرة في قمع الاضطرابات السياسية في الشام، واسترداده حلب من بني مرداس (ابن العديم ،١٩٩٧، ص٢١٥-٢٢١)،كما منح الحاكم بأمر الله(٣٨٦- ٤١١ هـ/ ٩٩٦ -١٠٢١ م) أبناء مرتضى الدولة منصور بن لؤلؤ صاحب حلب أقطاعات في فلسطين، بسبب ولاء أبيهما للدولة، وذلك سنة ٣٩٩ هـ/ ١٠٠٨ م(ابن العديم ١٩٩٧ ج ١، ص ١٧٧)،إضافة إلى أقطاعات الأمراء والوزراء، كانت هناك أقطاعات منحت لبعض زعماء القبائل؛لكسب طاعتهم، فزعماء، بني الجراح في فلسطين منحوا نابلس والرملة أقطاعات لهم، وذلك في خلافة الحاكم بأمر الله(٩٨٥ - ١٠٢١) (المسبحي، ١٩٨١ م ،ص ١٧٥)، كما أن

زعيم بني كلب رافع بن أبي الليل بن عليان منح أقطاعات في الشام، ويذكر يحيى بن سعيد الأنطاكي (ت ٤٥٨ هـ/ ١٠٢٨ م) ذلك ضمن أحداث سنة٤١٩ هـ/ ١٠٢٨ م، بقوله: "... ومات سنان بن عليان أمير العرب الكلبيين ... ودخل ابن أخيه رافع بن أبي الليل بن عليان إلى الظاهر فاصطنعه وعقد له الإمارة على الكلبيين وعوضه أقطاعات سنان عمه وسير معه عسكرًا (الأنطاكي ، ١٩٩٠ م ص ٤١٠).

أما النوع الثالث من الإقطاع، فهو الإقطاع العسكري، الذي كان معمولا به في العراق، أوجده البويهيون، ثم تممه السلاجقة وخلفاؤهم من الزنكيين (الدوري، ، ١٩٦٩ م، ص ٩٥).

يقول تقي الدين أحمد بن علي المقريزي(ت ٨٤٥ هـ/ ١٤٤١ م) "كانت عادة خلفاء بني أمية وبني العباس والفاطميين من لدن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن تجبى أموال الخراج ثم تصرف في الأمراء والعمال والأجناد على قدر رتبهم، ... وما زال الأمر على ذلك إلى أن كانت دولة العجم، فغيروا هذا الرسم، وفرقت الأرض أقطاعات على الجند، وأول من عرف أنه فرق الاقطاعات، نظام الملك أبو العباس الحسن بن علي بن العباس (ت ٤٨٥ هـ/ ١٠٩٢ م)، وزير ألب ارسلان بن داود بن ميكال بن سلجوق، ثم وزر (أبو علي) لأبنه ملك شاه وذلك أن مملكته اتسعت، فرأى أن يسلم إلى كل مقطع قرية أو أكثر أو أقل على قدر طاقته (المقريزي،١٩٨٧ ج ١، ص٢٧٣- ٢٧٤)،وقد علل الفتح بن علي بن محمد البنداري (ت نحو ٦٤٣ هـ/ ١٢٤٥ م) ما قام به نظام الملك،بقوله: رأى نظام الملك أن "الأموال لا تحصل من البلاد لاختلالها، ولا يصح منها ارتفاع أي إيراد ودخل لاعتلالها، ففرقها على الأجناد أقطاعات وجعلها لهم حاصلا وارتفاعًا، فتوفرت دواعيهم على عمارتها (البنداري ، ١٩٠٠ م، ص ٥٥)على أن يقوم المُقطع بتقديم الخدمة الحربية وتقديم العساكر (البنداري، ١٩٠٠، ص٥٥-٥٦)،انتقل هذا النظام إلى الزنكيين، حيث لجأ عماد الدين زنكي (ت ٥٤١ هـ/ ١١٤٦ م)، بعد أن أسس دولته في الموصل وحلب إلى تعميم نظام الإقطاع العسكري (ابراهيم طرخان ، ١٩٦٨ م، ص ٣١). واستمر على ذلك ابنه نور الدين محمود (ت ٥٦٩ هـ/ ١١٧٤ م). فكان إقطاع أسد الدين شيركوه بن شادي (ت ٥٦٧ هـ/ ١١٧٢ م) في شامٍ لا لمدينة حمص وأعمالها (ابن الأثير ،١٩٨٢ م، ج ١١ ص ٣٤٢)، كما اشتمل إقطاع نجم الدين أيوب (ت ٥٦٨ هـ/ ١١٧٣ م) على دمشق وغيرها، واشتمل إقطاع صلاح الدين الأيوبي على بعض جهات حلب وكفر طاب. وكل ذلك مقابل الخدمات العسكرية في الدولة النورية (أبو شامة ، ٢٠٠٤ م، ج ١، ص ١٠٦)، لقد مرت مصر بفترة فوضى داخلية وحروباً أهلية وكان ذلك في فترة حكم الخليفة المستنصر بالله) (٤٢٧ - ٤٨٧هـ/ ١٠٣٥- ١٠٩٤م) (ابن خلكان ،١٩٨٩ ،ج ٥ ، ص ٢٢٩) إذ شهدت تحول في النظام الإقطاعي وازدياد سلطة الجند والعسكر حيث استحوذا على الكثير من المناطق فصارت اقطاعاتهم وهكذا صار هذا الإقطاع بدل الراتب وليس ما يقوم به صاحبه من جباية متحصلات الإقطاع (ابن الصيرفي ،٢٠٠٠م،

ص٥٤) فعندما وصل بدر الدين الجمالي (المقريزي ، ١٩٨٧ج١، ص ٣٨١- ٣٨٢) إلى السلطة سنة ٤٦٧ هـ / ١٧٠٤ م أخذ العسكريون يحلون محل أرباب القلم في جباية الخراج ، وجعل ليهم قيمة ضرائبية يؤدونها للدولة تسمى إقطاع (المقريزي ، ١٩٨٧، ج ١ ،ص ٢٤)وقد استمد تسلط العناصر الاقطاعية حتى أواخر الدولة الفاطمية وأخذوا يقطعون للأمراء والجُند ، ويبدو إن هذه الاقطاعات كانت من الأراضي الحكومية (الدوري ، ١٩٧٠،ص١٠١- ١٠٢).

واستمدت أقطاعات كبار الأجناد والأمراء ، إذ تصرف بعض الأمراء بالأراضي وكأنها ملكه فقام بغرس البساتين وانشأ الأبنية (الدوري ، ١٩٧٠، ص ١٣٢) وأدى ذلك إلى كثرة استياء صغار المقطعين من الأجناد ، وذلك لأن أقطاعاتهم قل ارتفاعها وخربت مقابل الاقطاعات التي بيد الأمراء ازدادت في الارتفاع (النويري، ٢٠٠٤هـ ، ج ٢٨،ص١٧٨) فرأى الوزير الأفضل بن بدر الجمالي(١٠٦٦- ١١٢١) (ابن العماد ١٣٩٩ هـ ، ج ٥ ، ص ٤٧٣) معالجة هذه المشكلة لذلك قام بحل الاقطاعات وأعاد لها الحياة (ابن مماتي ، ١٩٩١، ص ٤٥٥) وقام بعمل مزايدة عليها ودعا الأمراء والأجناد للمزايدة عليها ، وجُعلت مدة الإقطاع ثلاثين سنة (النويري ،٢٠٠٤ ، ج ٢٨ ، ص ١٧٨)

يبدو أن هذا الآمر قد أدى إلى تهدئة الأوضاع في مصر بسبب أقطاعات

العسكريين ولكن هذا الإقطاع لم تنتهي في مصر الفاطمية بل استمر إلى مجي

الأيوبيين إلى مصر عندما جاء الأيوبيون إلى مصر ، وجدوا بها نظام للإقطاع معولا به عند الفاطميين ، وهو نظام يكتنفه الكثير من الغموض .

ولكن بالاعتماد على ما أمدتنا به المصادر يمكن القول بأنه فيما يتعلق بالفترة السابقة على عهد المستنصر الفاطمي (٤٢٧-٤٨٧هـ)) كانت الاقطاعات تمنح في بعض الأحيان بدلا من الرواتب لبعض رجال الدولة من المدنين ، كالوزراء وأصحاب الدواوين ، ومن هؤلاء : الوزير الفاطمي يعقوب بن كلس(٣٦٨-٣٨٠هـ)، وقد جعل العزيز الفاطمي إقطاعه في كل من مصر والشام (ابن الصيرفي،١٩٨٩ ، ص ٢٣.) ومنهم شمس الملوك رئيس ديوان الكتاميين الذي عزله الظاهر الفاطمي في سنة (٤١١-٤٢٧هـ) (المقريزي،١٩٨٧ ،ج١، ص٩٧).

ومما يذكر انه نتيجة الفوضى التي سادت في عصر المستنصر الفاطمي ترك أمر الجباية للجند ، ولذلك تمكنوا من الاستحواذ على الكثير من المناطق فصارت إقطاعا لهم ، ليس عليهم ألا سداد المبالغ مطلوبة عليها لبيت

المال وهكذا صار هذا النوع من الإقطاع بدلا من الرواتب ،وليس في مقابل ما يقوم به صاحبه من جباية متحصلات الإقطاع (ابن الصيرفي،١٩٨٩ ،ص٥٤).

ونتيجة لسوء الأحوال الزراعية ونقص العائدات ، قام الأفضل بن بدر الجمالي (١٠٦٦- ١١٢١) في بداية القرن السادس الهجري بعمل مسح للأراضي الزراعية ، وإعادة توزيع الاقطاعات ، وهذا ما عرف باسم الروك الافضلي (المقريزي، ١٩٨٧،ج١، ص ٨٣)، ثم أصبح في إمكان من يزيد في قيمة ما يدفعه إلى بيت المال أن يحصل على الإقطاع الذي يرغب فيه ، ولذلك حتى لا يضيع الإقطاع من صاحبه كان المقطع من تلقاء نفسه يزيد من القدر المستحق عليه حفاظا على إقطاعه .

فلما تولى البطائحي الوزارة في سنة ٥١٥هـ/ ١١٢٢م .اصدر أوامره بمنع نقل الاقطاعات اوتحويلها مادام المقطع يحافظ على التزامه المالي (المقريزي، ١٩٨٧ج١، ص ٨٤)، وقد وصف العاضد الفاطمي(٥٥٥-٥٦٧هـ) ما ألت إليه أحوال البلاد من سوء في كتاب من إنشاء القاضي الفاضل وجهه العاضد إلى أسد الدين شيركوه(٥٨١- ٦٣٧ م) بتقليد مهام الوزارة قال: وأمير المؤمنين يؤمل أن تعود بنظرك عهود النضارة ، وان يكون عدلك في البلاد وكيل العمارة ، والرعايا قد علمت ما نالهم من إجحاف الجبايات ، وإسراف الجبايات ، وما توالى عليهم من ضروب النكايات، فأعمر اواطانهم التي أضر بها الجور والأذى ، وانف عن مواردهم الكدر والقذى (القلقشندى، ١٩٨٧ ،ج١٠، ص٨٠- ٨١)،أن الفاطميين كانوا يتبعون نوعا من الإقطاع الحربي على النحو الذي سبق توضيحه ، وهو ان اختلف كثيرا عما عهده الأيوبيون في الإقطاع الزنكي فانه قد صار أساسا لإقطاع أمراء الجيش ألنوري ثم الأيوبي بعد ذلك ، وقد تم هذا التوزيع الجديد بطريقة تدريجية وهكذا خفف وجود الإقطاع الفاطمي من أعباء الايوبين وخاصة الأعباء المالية إن الأيوبيون قد وجدوا في مصر نظاما اللاقطاع الفاطمي فابقوا عليه باعتباره نظاما أمكن استخدامه ، ولكنهم فيما يتعلق بالتطبيق اخذوا بالأسلوب الاتابكي(سلالة مسلمة حكمت بلاد اللور (لورستان) مدة ٤٢٠ عام تقريباً منذ عام ١١٨٤م حتى عام ١٥٩٨م) باستثناء مبدأ التوريث ،إن شؤون الإقطاع الفاطمي كانت من بين اختصاصات ديوان الجيش ، وكان ذلك الديوان يشمل على ثلاث أقسام :الأول:يختص بالأجناد وإحصاء إعدادهم الثاني : يختص بالا قطاعات الثالث: يختص بالرواتب (القلقشندى، ١٩٨٧ ،ج٥، ص٥٢٥- ٥٢٧)، لقد كان الإقطاع الفاطمي غير عسكري ، ولكن صلاح الدين استعمل هذا النظام وجعله تمهيدا لقيام الإقطاع العسكري أي انه لم يتخذ النظام الفاطمي بحذافيره (حسين ربيع، ١٩٦٤، ص٢٨- ٢٩).

الإقطاع الأيوبي

كان الإقطاع السائد في العصر الأيوبي على نوعين :

إقطاع إداري الذي اشتمل على الأسرة الحاكمة وكبار الأمراء والموظفين وكان

يشمل وحدة إقليمية إدارية ، أما النوع الثاني فهو الإقطاع العسكري أي الحربي الذي

لا يختلف اصولوه وقواعده عن الاقطاعات السلجوقية (حسين ربيع ، ١٩٦٤م ، ص ٢٧) ، ويبدو هذا واضحاً من خلال زيادة مداخيل رجال الدولة من العسكريين على هذا النحو وهذا تغير حصل في نظام الدولة عما كان عليه في العصر الفاطمي ، لأن الدولة الأيوبية دولة ذات روح حربية عسكرية استمدت أصوليا من الدولة الزنكية ومن قبلها الدولة السلجوقية (العبادي ، ١٩٦٩، ص ٧٣-٧٦) وهذا الإقطاع لم يكن وراثيا (حسين ربيع ، ١٩٦٤، ص ١٣).

وان هذا التحول المالي الذي كان سببه تحول سلطة أدى إلى زيادة الأعباء المالية

المترتبة على الدولة لذلك قام نظام الملك الحاكم (ابن خلكان ، ١٩٨٩م،ج ٢، ص ١٢٨-١٣١) بإشاعة نظام الإقطاع العسكري بحيث يكون لكل منهم ما مقدار راتبه إقطاعا لذلك سعى الأمراء والجند لزيادة مداخيلهم عن طريق عمارة الأراضي الزراعية والاهتمام بشؤونها وتحسين (حسين ربيع ، ١٩٦٤ ، ص ٢٦)، لأن الدولة الأيوبية امتداداً للدولة الزنكية (القلقشندى ، ١٣٣١ هـ ، ج ٤ ، ص ٥) وهي بدورها وريثة للسلاجقة في نظامها وأدارها (طرخان ، ١٩٨٧،ص٣٣) قام صلاح الدين بتعميم نظام الإقطاع العسكري في مصر بحيث أصبحت معظم أرضيها الزراعية للسلطان وجنده وأمراءه (المقريزي ،١٩٨٧ ، ج ١ ، ص ٩٧)فقد بدأ صلاح الدين الأيوبي بتوزيع الاقطاعات في مصر منذ كان نائباً عن نور الدين ويدل ذلك على أقطاعات والده نجم الدين أيوب (ابن خلكان ، ١٩٨٩، ج١، ص٢٥٥- ص٢٥٩).

التي تشمل عدد من أقاليم الديار المصرية (طرخان ، ١٩٨٧، ص ٣٦)إذ قدر دخل منطقة البحيرة وحدها ب ٤٣٣ ألف دينار (ابن واصل ، ١٩٥٣ ، ج ٢ ، ص ١٥٢) أما إقطاع شمس الدولة توارن شاه(ملك مصر والشام في الفترة من ١٢٤٩ - ١٢٥٠ وكذلك كان آخر سلاطين الأيوبيين الفعليين) (ابن العماد ، ١٣٩٩، ج٢، ص٢٥٥- ٢٥٦)كان يشمل قوص (ياقوت الحموي ، ١٩٩٥، ج ٤ ، ص ٤١٣)، وأسوان (الاصطخري ، ١٩٦١،ص٤٠) وعيذاب (ياقوت الحموي ، ١٩٩٥، ج ٤ ، ص ١٧١).

وقد كانت لهذه الاقطاعات إيرادات ضخمة (طرخان ، ١٩٨٧، ص ٣٧) على أصحابها يدل على ذلك العبرة هي مقدار المربوط (الدخل) من الخارج والأموال على كل إقطاع من الأراضي ،ويتحصل من كل قرية من غلة وصنف (المقريزي ، ١٩٨٧، ج ١ ، ص ٤٣)، المتحصلة عن الدولة ؛ فضواحي الإسكندرية كانت عبرتها في عام ٥٨٥ هـ/١١٨٩م ما مقدار (٨٠٠٠٣٨) دينار (المقريزي ، ١٩٨٧، ج ١ ، ص ٨٧).

وإما عبرة قوص وأسوان وعيذاب في عام (٥٦٥ هـ / ١١٦٩ م) ما مقداره (٢٦٦) ألف دينار (ابن واصل ، ١٩٥٣ ، ج ٢ ، ص ١٥٢)وبعد فترة أضاف صلاح الدين إلى إقطاع أخيه توران نشاه منطقة بوش (مدينة من ضواحي الصعيد الأدنى في غرب النيل) (ياقوت الحموي ، ١٩٩٥، ج ١ ،ص ٥٣٨)وأصبح دخلها وملحقاتها ألف دينار والجيزة مع ملحقاتها وسمنود (مدينة من جهة دمياط على ضفة النيل) (ياقوت الحموي ، ١٩٩٥، ج٣ ، ص٥٤) ودخلها (٦٠) ألف دينار

(أبو شامة،٢٠٠٤ ج ٢ ، ص ١٢٣)أما في سنة ٥٧٢ هـ / ١١٧٦ م قام صلاح الدين بمسح الأراضي الزراعية لتقدير خصوبة التربة وتقدير الخراج عليها لذلك بدأت مرحلة جديدة في توزيع الاقطاعات بين السلطان وأمرائه وأجناده (المقريزي ، ١٩٩٧،ح١، ص٨٤١– ٨٤٢).

ولكن يبدو إن هذا التقدير يتغير من سنة إلى أخرى تبعاً لمِا يصيب البلاد من نقص المحصول ، لانخفاض النيل أو طغيانه أو نتيجة الإهمال وغيره من العوامل التي تؤدي إلى نقص المحصول أو زيادته .لذلك كانت العبرة دائمة التغيير وهذا يتبعه تغيير في عبرة إقطاع لكل طائفة من حين إلى آخر فمثلاً في سنة ٥٨٥ هـ / ١١٨٩ م استقرت العبرة على النحو التالي :

١ الديوان العالي ٧٢٨,٧٤٨ دينارا

٢ الأمراء والأجناد والمرسوم بإبقائهم في اقطاعاتيم ١٥٨,٢٠٣ دينار

٣ القضاة والشيوخ ٧,٠٠٤ دينارا

٤. الغزاة والساقلة ١٠,٧٠٥ دينارا (المقريزي ، ١٩٨٧، ج ١ ،ص ٢٥٢)

إن هناك اختلاف بين هذه المبالغ المقدرة وبين ما هو مُحَصل

فعلا (المقريزي،١٩٨٧، ج ١ ،ص ٢٥٣)مما أدى إلى جعل صلاح الدين الأيوبي في إعادة النظر في توزيع

الاقطاعات ومعرفة عبرها ، والنقص والزيادة فيها ، إلى أن استقرت العبرة على

٦٤٨,٠٠٠ فارس ، منهم أمراء مائة واحد عشر أميرا ، و ٦٩٧٦ طواشياً

و٥٥٣ غلاماً من القراغلامية وهم جماعات الضبطية وعملهم مراقبة الطرق اثنا سير الجيوش (المقريزي ، ١٩٩٧، ج ١ ، ص ٧٥) والمستقر منها جميع من المال ٣,٦٠٠,٠٧٥ دينارا وذلك خارج عن المحلولين (هم الذين انحلت اقطاعاتيم ورواتبهم فأصبحوا بطالين)(المقريزي، ١٩٩٧ ، ج ١ ، ص ٧٥) من الأجناد والموسومين بالحوالة على العشر وعلى عدة العربان المقطعين بالشرقية والبحيرة (المقريزي ، ١٩٨٧، ج ١ ، ص ٢٥) مما أدى إلى جعل صلاح الدين الأيوبي في إعادة النظر في توزيع

الاقطاعات ومعرفة عبرها ،ولم يمضِ على التنظيم الإقطاعي سنتان ، حتى جعل صلاح الدين إقليم الفيوم إقطاعا لأبن أخيه تقي الدين عمر(هو الملك المظفر تقي الدين أبو سعيد عمر بن شانشاه بن أيوب ،صاحب حماة ، ابن أخي السلطان صلاح الدين ، كانت له وقائع مشهورة مع الفرنج (ت، ٥٨٧هـ) (ابن خلكان ، ١٩٨٩، ج ٣ ،ص ٤٥٦).

أما في سنة 581 هـ/ 1185 م أعاد صلاح الدين النظر في توزيع الاقطاعات (أبو شامة ، ٢٠٠٤، ج ٣ ،ص ٢٦٣) وقد عمل صلاح الدين على تقسيم دولته بين أولاده وأهله على أُسس إقطاعية (ابن كثير ، ١٩٧٧ ج ٣، ص ٦) وقد تم ذلك التقسيم بنا على نصيحة ابن جندر (وهو الأمير علم الدين سليمان بن جندر ، وكان من أكابر أمراء حلب ومشايخ الدولتين النورية والصلاحية ، شهد مع صلاح الدين حروبه كلها ، توفي أواخر ذي الحجة سنة ٢٨٧ هـ) (ابن تغري بردي ١٩٩٢ ، ج ٦ ، ص ١٣٣)وقد اخذ صلاح الدين بنصيحة ابن جندر وأعطى مصر لولده العزيز عثمان والشام لولده الأفضل وحلب لولده الظاهر ، وأعطى أخاه العادل أقطاعات كثيرة بمصر وجعله اتابكاً للملك العزيز (ابن الأثير ،١٩٨٢، ج ١٣، ص٢٢٥)

الإقطاع الحربي في الدولة الأيوبية بعد صلاح الدين

حصل هناك تطور آخر في الإقطاع العسكري ففي سنة ٥٩٣ هـ /١١٩٣ م نشب نزاع بين ابنا صلاح الدين ، فقد كانت الأمراء الاسدية قد ناصبت العداء للعزيز عثمان لتقديمه الأمراء الصلاحية عليهم ، فما كان من العزيز إلا أن قام بحرمان الأمراء الاسدية من أقطاعاتهم لأنهم انضموا إلى جانب العادل والأفضل ضده (ابن واصل ، ١٩٥٣، ج ٣ ، ص ٥٣) وقد وصف المقريزي ذلك " كثرت بين الأمراء إشاعة أن أقطاعاتهم تؤخذ منهم ،

فقصروا في عمارة البلاد (المقريزي ، ١٩٩٧، ج ١ ، ص ١١٩) ولما كانت سياسة العادل مبنية على قاعدة التدخل في شؤون ابنا صلاح الدين سواء في مصر أو الشام (طرخان ، ١٩٨٧، ص ٤٤)

لذلك أرسل إلى الاسدية يعدهم بالا قطاعات الوافرة إذا ظلوا على مواقفهم من العزيز فلما صارت الأتابكية للعادل أوفى بعهده ، بأن اقطع الاسدية الاقطاعات الوافرة (ابن واصل ، ١٩٥٣، ج ٣ ،ص ٥٥) ، وفي سنة ٥٩٦ هـ / ١٢٣٣ م أصبحت السلطة للعادل وأعاد النظر في توزيع

الاقطاعات إذ اقطع الملك العادل الاقطاعات المملولة من الأمراء المنصرفين عن

الخدمة وحاسب المستمرين حساب اً شديداً (النويري ،٢٠٠٤ ، ج ٢٩ ، ص ١٣)

سار العادل على نفس منهاج أخيه صلاح الدين ، ومن قبله و السلاجقة وآلزنكي في تقسيم دولته بين أبنائه قبل وفاته ، فكانت مصر من نصيب الملك الكامل (النويري ، ٢٠٠٤ ، ج ٢٩ ، ص ٥٤)الذي عمل على إيثار ابنا البيت الأيوبي بالقطاعات الكبرى فأقر الفائز إبراهيم ، والمفضل قطب الدين على ما بديهما من إقطاع (النويري ، ٢٠٠٤ ، ج ٢٩ ، ص ٥٥) وقد استمر هذا إلى بقية الملوك الايوبين الذين تولوا السلطة وكانت لهم أقطاعات مخصصة لهم .

يتضح أيضا إن هناك أقطاعات للقبائل العربية أطلق عليها لاعتداد(هي أقطاعات يقل متحصلها عن سائر أقطاعات إفراد الجيش) (القلقشندى ، ١٩٨٧، ج ٣ ص ٥٦٥).

وفي ذلك يقول علي بن عثمان المخزومي(قاضي وإمام ومحدث مِن رواة الحديث النبوي) (ت ٥٨٥ هـ/ ١١٨٩ م): "وأما إقطاع الاعتداد فإنه لا يكون إلا في العرب المدونين خلا العرب القرشيين، فإن حكم واجباتهم حكم الواجبات الجيشية، ولا يتوجب لأرباب الاعتداد خراج، وكانت العادة جارية عند عرضهم بالقبض وهو أن يحضر حلاق فيخلص من خذ كل فرس شيتة مقدارًا يسيرًا فيكون شيمة (علامة) له خشية من تكرار الرجال على دواب الفرسان، ويقدر لذلك جريدة، نسختها: جريدة باستمرار واجبات فلان بن فلان، ومن معه من العرب الفلانيين الذين خرج الأمر بإقطاعهم الأعمال الفلانية، بعد ما شرط عليهم من لزوم الطاعة وحفظ الطرقات، والسعي في المهمات والخدمة في العساكر المنصورة (القلقشندي،١٩٨٧، ج٣، ص٥٦٥) كما كانت غالبية أقطاعات القبائل العربية بمصر في مناطق معينة من الشرقية والبحيرة (الدوري ، ١٩٧٠، ص ١٣٢) واهم هذه الاقطاعات ما اقطعه السلطان صلاح الدين لقبائل جذام(وثعلبة) (القلقشندى ، ١٩٨٧ ، ج ٣ ، ص ٥٦٧).

كما حصل العريان على الاقطاعات أيضا إذ كان لديهم نصيب من هذه الاقطاعات لقاء تقديم خدمات عسكرية للدولة (القلقشندى ، ١٩٨٧ ، ج ٣ ، ص ٥٦٨) والتجنيد كقوى عند الحاجة ، ومن ذلك انخراط ١٣٠٠ رجل من قبيلة جذام في الجيش (جواتبان ، ١٩٨٣ ، ص ١٧٣)، إضافة إلى قيام العريان بالمحافظة على الأمن وحماية طريق التجارة ، ومعاقبة قُطاع الطرق ، ونقل الغلال ،إضافة إلى إرسال الخيول كهدايا سنوية إلى السلطان (النويري ، ٢٠٠٤، ج ٨ ، ص ١٥١)

يتضح إن القبائل العربية المُقطعة تتعرض للعقوبة في حال إخلالها بواجباته إذ أمر صلاح الدين في سنة(٥٧٧ هـ / ١١٨١ م) بمصادرة مستغلات العريان بالشرقية وان ينتقلوا إلى إقليم البحيرة ، ومصادرة إقطاع جذام وثعلبة لقيامهم بنقل الغلال إلى بلاد الفرنج (المقريزي ، ١٩٩٧، ج ١ ، ص ٧١)، كما اقتطع صلاح الدين من أقطاعات العريان الثلثين ، وعوض بها مقطعي الفيوم ، إلا إن العزيز أعاد الإقطاع لقبيلة جذام وثعلبة (المقريزي ، ١٩٩٧، ج ١ ، ص ٧٣)

إدارة الإقطاع الأيوبي

وكان للإقطاع ديواناً خاصاً به وهو احد الدواوين المرتبطة بديوان الجند مختصا بما هو مقطع للأجناد (القلقشندى ، ١٩٨٧، ج ٣ ،ص ٥٦٥) وانحصر نشاط هذا الديوان في التحري عن الاقطاعات وعبرتها وما على المقطعين من التزامات مالية للدولة الايوبية (ابن الفرات ، ١٩٦٧ ، ج ١ ، ص ١٤) وحفظ السجلات المتعلقة بالإقطاع،دون حصول تغير في الاقطاعات (المقريزي ، ١٩٨٧، ج ١ ،ص ١٧٩).

أما عن تغيير مراتب الأجناد وتوزيع الاقطاعات فيتم بواسطة امر يصدر عن السلطان عن طريق ديوان الجيش إذ كان يتولاها كاتب ديوان الجيش وإذا حصل واستبدل أي من المقطعين يكون ضمن اعلان يوجه الى ديوان الجيش إذ يذكر فيه تاريخ المنشور والمتنقل فيه واليه الإقطاع ، كذلك إذا ما سقط احد الأجناد (المقطعين) أعلمهم على اسمه بالوفاة (النويري ، ٢٠٠٤ ، ج ٨ ، ص ١) وكان يرأس ديوان الجيش ناظر الجيش المسئول عن النظر في الاقطاعات وما يخرج منها وما يدخل إليها وتحرير جزيئاتها (النابلسي ،١٩٨٨، ص ٢٣) كما كانت تحت يديه مستوفين أصغر منه للإشراف على أقطاعات العريان والمتقاعدين (النابلسي ،١٩٨٨، ص ٢٤).

ديوان الجيش الأيوبي

يتضمن اسماء أرباب الاقطاعات على اختلاف طبقاتهم ،وجميع إفراد الجيش السلطاني ، وجيوش الأمراء ، وابتدأ إمرتهم حسب السنين الهيلالية وعمن انتقل إليه الإقطاع ، وعدد الجند الذين يقتنيهم في إقطاعه وإمام كل اسم عبرة إقطاعه (رمزا لا تصيديها) (النويري ، ٢٠٠٤ ، ج ٨ ، ص ١٥١) ويبدو إن سبب جعل ذلك رمزا وذلك من باب لحذر والسرية التي توخاها موظفو الدواوين ، ولن يتم الكشف عنها إلا بموجب مرسوم من السلطان (النويري ، ٢٠٠٤ ، ج ٨ ، ص ١٥٩) وكان رئيس الديوان يطلب من موظفيه إن يسترفعوا في كل سنة نسخة قوانين ري البلاد ، ليحكم ما نقص وما ا زد من الأراضي المزروعة كذلك نسخة من السجلات من الأقاليم لمعرفة ما آل إليه أمر مواردها المالية (النابلسي ، ١٩٨٨، ص ٢١٣).

وان أهمية أوراق السجلات لما تحويه من مشروحات تشمل اسم كل فلاح وفدانه مفصلاً بجهاته وعند نبات الزرع تمسح أرضه عن طريق مباشري المساحة ومعهم كاتب العمل والقصابين كما يعينون أصناف المزروعات (النويري ، ٢٠٠٤ ، ج ٨ ، ص١٨٣) ويحرص ديوان الجيش على متابعة الأحوال الزراعية في الاقطاعات ومراقبتها وإعادة النظر في الأموال المفروضة على أصحابها كل ثلاثة أعوام (النويري ، ٢٠٠٤ ، ج ٨ ، ص ١٥١)وتقدر قيمة الاقطاعات بالعبرة وتعرف بأنه ما يتناوله المُقطع من الأراضي المقطعة له (ابن مماتي ، ١٩٩١، ص ٢٥٥)

كما استعمل الديوان الدينار الحبشي(وهو مسمى لا حقيقة ، استعملوا أصحاب ديوان الجيش في تقدير عبرة مختلف الاقطاعات فجعلوا لكل إقطاع عبرة دنانير حبشية تكثر أو تقل حسب مرتبة صاحب الإقطاع وقيمة وظيفته في الدولة ومكانته في المجتمع ويساوي ربع دينار مضافاً إليه إردبا من الحبوب ثلثين من القمح وثلثين من الشعير فالأرض التي عبرتها مائة دينار حبشي ينبغي أن يتحصل منيا مائة إردب وخمسة وعشرون دينارا) (ابن مماتي ، ١٩٩١ ، ص ٣٦٩)، كوحدة نقدية لتقدير قيمة عبرة مختلف الاقطاعات إذ جعلوا لكل إقطاع عبرة دنانير معينة من قليل أو كثير ، وربما كان متحصل مائة دينار في إقطاع أكثر من متحصل مائتي دينار فأكثر من إقطاع أخر (النويري ، ٢٠٠٤ ، ج ٨ ، ص ٢٥١) ويبدو إن الاقطاعات كانت تمنح كبديل للراتب مقابل الخدمة العسكرية وتتناسب سعتها وعدد الجند الذين يعتمدون عليها (الدوري ، ١٩٧٠، ص ١٣٤) وإذا أعطى السلطان إقطاعا جديداً لأحد المقطعين كان على المقطع تقديم عدداً أكبر من الجيش إلى السلطان ، ففي توقيع لأحد العناصر الممتازة في الجيش يوضح إن الإقطاع كان نظير ما قدمه الأمير من خدمات حربية وشمل وصية

لمقطع بأن يكون دائماً في " التأهب للخدمة كالسهم الموضوع في وتره " وان يكثر من الفرسان بزيادة العطاء لهم ، حتى يعينهم على إعداد القوة (القلقشندى ،١٩٨٧ ، ج ١٣ ، ص ١٥٨).

واجبات المقطع في الإقطاع الأيوبي

كما كانت على المقطع بعض الواجبات الاقتصادية منها إتقان الجسور وصيانة مشاريع الري الداخلة في إقطاعه والمساهمة في حفر الخلجان التي تزود بلاده بالمياه في حالة ازدياد نسبة الترسيب ، وإمداد الفلاحين الفقراء واقتناء العدد المقرر عليه من الجند ، وتخصيص جز من إقطاعه لكل منهم سوا أكان في صورة إقطاع صغير أو مرتب وتوزيع النفقات فيما بين المقطعين بما يتناسب وسعة كل إقطاع (ابن مماتي ، ١٩٩١ ، ص ٢٣٣)

إضافة إلى جمع ضريبة الخراج والتزامات إقطاعه للدولة مثل أداء ضريبة الجزية والزكاة ، ونصيبها من الاتبان(مفردها تبن علف الحيوانات) والفراريج (عاشور ، د . ت، ص١٣٨)وغالباً ما كان المقطعون يأخذون أكثر من نصيبهم من الفراريج الدجاج ، بعد تحصيلهم لنصيب الدولة (النابلسي ، ١٩٧٣ ، ص ٧٤)

وبما إن الدولة الأيوبية قد حدثت فيها الكثير من الأزمات الاقتصادية والأوبئة فقد أثرت على الفلاحين إذ كان المقطعون يرسلون أجنادهم لزراعة الأرض ، ففي سنة (٥٩٦- ٥٩٨هـ/١٢٠٠- ١٢٠٢م) حلت موجة من الوباء رافقها نقص في إعداد الفلاحين فقام الجُند بزراعة الأراضي المقطعة وحصاد المحصول وطحن الحبوب (النابلسي ، ١٩٧٣ ، ص٨٣)

خصائص النظام الإقطاعي الايوبي

١. إن الإقطاع الأيوبي كان وراثيا (الدوري ، ١٩٧٠، ص ١٣٤) إذ ابقي صلاح الدين في سنة ٥٨١ هـ / ١١٨٥ م لشيركوه بن ناصر الدين محمد بن شيركوه وهو طفل في الثانية عشر من عمره إقطاع حمص والرحبة وذلك بعد وفاة أبيه (ابن الاثير ، ١٩٨٢، ج ١٣ ، ص ١٣٥) كما كان الملك إذا توفي احد المماليك يرثه ابنه ويتحول الاقطاع له (الدواداري ، ١٩٧٢، ج ٧،ص٣٧١).
٢. حرصت الدولة على إن لا يكون الإقطاع كتلة إقليمية واحدة ، وتوزيع أقطاعات الأمراء والأجناد في عدد من الإعمال وعلى العموم كانت الاقطاعات متباعدة بعضها البعض ، وسبب ذلك لغرض إضعاف الأمراء المقطعين وعدم قدرتهم في أقطاعاتهم من الثورة على الدولة ، إضافة إلى إن كانت الاقطاعات الشاغرة تمنح بشرط لا تكون في منطقة واحدة بل في عدة مناطق (النويري ، ٢٠٠٤، ج ٢٩ ، ص

٢٤) ويذكر المقريزي إلى أن الأقباط هم أول من شجع السلاطين على توزيع الاقطاعات لإضعاف جيش مصر وزيادة كلفة الجند (المقريزي ، ١٩٨٧، ج ١ ، ص ٢٧٤)لأن عملية جمع الضرائب كانت تتطلب من المقطع تعيين وكيل وشاهدين في كل قطيعة مما يزيد من الأعباء المالية ويُضعِف التزام العسكري لعدم قدرة المقطع على القيام بها مما دفع بالكثير من الأجناد للنزول على أقطاعاتهم (النويري ، ٢٠٠٤ ، ج ٢٩ ،ص ٢٢٥)

٣. يذكر إن بعض السلاطين الأيوبيين بمجرد اعتلائهم للعرش يعملون على إحداث تغيرات في توزيع الاقطاعات للاستيلاء على أقطاعات السلطان السابق ومنها للماليكهم (النويري ، ٢٠٠٤ ج ٢٩ ، ص ١٨٣)إضافة إلى معاقبة بعض الأمراء والقضاة على نفوذهم مما يؤدي إلى إعادة توزيع أقطاعاتهم (ابن واصل ، ١٩٥٣، ج ٣ ، ص ٥٣)وأيضا هناك عامل التنقلات الإدارية ، كانتقال بعض الأمراء إلى مصر ومنحهم أقطاعات جديدة (النويري ، ٢٠٠٤ ، ج٢٩، ص١١٧).

٤. أن هناك عوامل كثيرة أدت إلى تغيير في توزيع الاقطاعات كما انه حصل تغير أيضا بسبب الظروف التي مرت بها مصر من عوامل اقتصادية وأوبئة

الخاتمة

١. في عهد الخليفة المستنصر الفاطمي ترك أمر الجباية للجند لذلك تمكنوا من الاستحواذ على الكثير من المناطق فصارت إقطاع لهم .

٢. خفف وجود الإقطاع الفاطمي من أعباء الايوبين وخاصة الأعباء المالية .

٣. الإقطاع الفاطمي لم يكن إقطاعا عسكريا.

٤. أن الإقطاع الأيوبي بدأ في عهد صلاح الدين الأيوبي حين استولى على بلاد مصر والشام، وكانت هذه الاقطاعات موزعة على أفراد الأسرة الأيوبية من جهة ومن أمراء الجيش الايوبي من جهة اخرى

٥. تغيرت نظرة صلاح الدين لتوزيع الاقطاعات بعد معركة حطين ٥٨٣ هـ/ ١١٨٧ م؛ حيث بدأ يعيد توزيع الاقطاعات بهدف استمرارية سلطته بعد وفاته الى أولاده.

٦. قيام صلاح الدين بإقطاع المناطق الواقعة على الحدود مع قوى مناوئة لدولته لأمراء عسكريين ذوي كفاءة لحفظها من أعدائه مثلما فعل بمنطقة بعلبك وهونين وكوكب التي تقع بمواجهة الحركات الصليبية .

٧. وكذلك فعل في المناطق التي تقابل ، لإمارة أنطاكية الصليبية والزنكيين بإقطاع المناطق الواقعة على الحدود معهم لحفظها من أعدائه، في الوقت نفسه وكانت قاعدة توريث الإقطاع واسعة التطبيق عند الأيوبيين.

٨. غلبت الأسرة الأيوبية على معظم أقطاعات بلاد الشام، وخصوصًا بعد صلاح الدين الأيوبي، بسبب كثرة أفراد الأسرة التي أزداد أفرادها بشكل كبير في عهد خلفاء صلاح الدين، ورغبة الأيوبيين من خلفاء صلاح الدين في ضمان مستوى معيشي مرتفع لأفراد أسرتهم.
٩. كان السلاطين الأيوبيون يقومون بإقطاع نواحي كبرى لأسرتهم، ويقومون أحيانًا بإقطاع جزء من تلك الناحية لمقطع آخر، وهذا يعني أن السلطان الأيوبي له صلاحية إقطاع بعض المناطق داخل إقطاع أمير كبير، ولكن مسؤوليته تكون أمام المقطع الأكبر المسؤول بدوره أمام السلطان.

المصادر

_____

١. ابن الأثير ،عز الدين أبو الحسن علي بن محمد (ت ٦٣٠ هـ/ ١٢٣٢ م)، الكامل في التاريخ، ١٢ ج، دار صادر،(بيروت،١٩٨٢ م)
٢. الاصطخري ، إبراهيم بن محمد المعروف بالكرخي (ت ٣٤٦ هـ) المسالك والممالك ، تحقيق محمد جابر عبد العال ، مراجعة محمد شفيق غربال ،(القاهرة ،١٩٦١)
٣. ابن ألقلانسي أبو يعلى حمزه بن أسد بن علي بن محمد (ت ٥٥٥ هـ/ ١١٦٠ م) تاريخ دمشق، تحقيق سهيل زكار، دار حسان،(دمشق، ١٩٨٣ م)
٤. الأنطاكي، يحيى بن سعيد (ت ٤٥١ هـ/ ١٠٦٧ م)، تاريخ الأنطاكي المعروف بصلة تاريخ أوتخيا، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، طرابلس،(لبنان، ١٩٩٠ م)
٥. البنداري ،الفتح بن علي (ت ٦٤٣ هـ/ ١٢٤٥ م)، تاريخ دولة آل سلجوق، من إنشاء الإمام عماد الدين محمد بن محمد بن حامد الإصفهاني، اختصار الفتح البنداري، مطبعة الموسوعات،(مصر، ١٩٠٠ م)
٦. ابن تغري بردي ، جمال الدين ابو المحاسن يوسف . الاتابكي (ت ٨٧٤ هـ) ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، تقديم محمد حسين شمس الدين ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، (بيروت ١٩٩٢)
٧. ابن خلكان، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر (ت- ٦٨١هـ)، وفيات الاعيان وأنباء أبناء الزمان، بيروت- ١٩٨٩ .
٨. الخوارزمي، محمد بن احمد يوسف، (ت، ٣٨٧هـ/٩٩٧م) مفاتيح العلوم ، تحقيق إبراهيم الابياري ، دار الكتاب العربي (بيروت ١٩٩٠م).
٧- الدواداري ، أبو بكر بن عبد الله بن أيبك (ت ٧٣٤ هـ) ، كنز الدرر وجامع الغرر تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور ، دار أحياء الكتب العربية،(القاهرة، ١٩٧٢)

٨- أبو شامة ،شهاب الدين عبد الرحمن بن اسماعيل (ت ٦٦٥ هـ/ ١٢٦٧ م)،الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، ٤ ج، وضع حواشيه وعلق عليه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية،(بيروت، ٢٠٠٤ م)،

٩- الصيرفي، ابو القاسم علي بن منجب (ت ٥٤٢ هـ/ ١١٤٨ م)، الإشارة إلى من نال الوزارة، تحقيق عبد الله مخلص، مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٠ م

١٠- ابن العديم ،كمال الدين عمر بن احمدأبي طردة (ت ٦٦٠ هـ/ ١٢٦١ م)، زبدة الحلب من تاريخ حلب، ٢ج، تحقيق سهيل زكار، دار الكتاب العربي،(بيروت ،١٩٩٧) .

١١- العماد الأصفهاني ، تاريخ دول آل سلجوق باختصار الفتح البنداري تحقيق لجنة إحياء التراث ، (بيروت ،١٩٨٠).

١٢- ابن العماد الحنبلي ،أبو الفلاح عبد الحي (ت ١٣٨٩ هـ) ، شذ ارت الذهب في إخبار من ذهب، (بيروت ١٣٩٩ هـ)

١٣- ابن الفرات ، ناصر محمد عبد الرحيم (ت ٨٣٧ هـ) (، تاريخ ابن الفرات ، تحقيق حسن محمد الشماع ، (البصرة ١٩٦٧)

١٤- لقلقشندي ،أحمد بن علي (ت ٨٢١ هـ/ ١٤١٨ م) صبح الأعشى في صناعة الإنشا، شرحه وعلق عليه محمد حسنين شمس الدين، دار الكتب العلمية، (بيروت، لبنان، ١٩٨٧ م)

١٥- ابن كثير ، ابي الفداء ، الحافظ إسماعيل بن عمر الدمشقي(ت، ٧٧٤ هـ) البداية والنهاية ، مكتبة المعارف ، ط ٢ (بيروت ١٩٧٧).

١٦- الماوردي ، علي بن محمد بن حبيب البصري (ت ٤٥٣ هـ) ، الإحكام السلطانية والولايات الدينية ، (القاهرة ، ١٩٧٣) .

١٧- المسبحي ، محمد بن عبد الله (ت ٤٢٠ هـ/ ١٠٢٨ م)، أخبار مصر في سنتين (٤١٤-٤١٥هـ/١٠٣٣-١٠٣٤م)الهيئة المصرية العامة،(القاهرة، ١٩٨١ م).

١٨- المقريزي تقي الدين أحدبن علي (ت ٨٤٥ هـ/ ١٤٤١ م)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية، ٣ ج، تحقيق محمد زينهم ومديحه الشرقاوي، مكتبة مدبولي، (القاهرة، ١٩٩٨ م)،

١٩- المقريزي تقي الدين (ت ٨٤٥ هـ/ ١٤٤١ م)، المقفى الكبير، تراجم مغربية ومشرقية العبيدية، تحقيق محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت،(لبنان، ١٩٨٧)

٢٠- المقريزي ، تقي الدين أبو العباس احمد بن علي (ت ٨٤٥ هـ) ، السلوك لمعرفة دو ل الملوك ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، ط١(بيروت ١٩٩٧)

٢١- ابن مماتي ، الأسد أبو المكارم (ت ٦٣٦ هـ / ١٢٣٩ م) ، قوانين الدواوين ، تحقيق عزيز سوريال عطية ، مكتبة مدبولي ، (القاهرة، ١٩٩١)،
٢٢- النابلسي ، عثمان بن إبراهيم (ت بعد ٦٣٢ هـ) لمع القوانين ، مكتبة الثقافة الدينية ،(مصر ١٩٨٨).
٢٣- النويري : شهاب الدين احمد بن عبد الوهاب (ت ٧٣٢ هـ) ، نهاية الإرب في فنون الأدب ، تحقيق علي بو ملحم ، دار الكتب العلمية ، (بيروت، ٢٠٠٤هـ) .
٢٤- ابن واصل ، جمال الدين محمد بن سالم (ت، ٦٩٧ هـ) ، مفرج الكروب في أخبار بني-أيوب ، تحقيق جمال الدين الشيال ، (القاهرة ، ١٩٥٣)
٢٥- ياقوت الحموي ، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ) معجم البلدان ، دار صادر(بيروت ، ١٩٩٥م)

المراجع العربية

٢٦- إبراهيم طرخان، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.(القاهرة، ١٩٦٨ م)
٢٧- جواتبان ، دراسات في التاريخ الإسلامية والنظم الإسلامية ، تعريب عطية القوصي ، ط١، وكالة المطبوعات ، (الكويت ١٩٨٣)
٢٨- الدوري، عبد العزيز، نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية ، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد ٢٠ ،(بغداد، ١٩٧٠م)
٢٩- ربيع ، حسنين محمد ، النظم المالية في مصر زمن الايوبين ، مطبعة القاهرة ، (القاهرة ، ١٩٦٤م)،
٣٠- سيد ، ايمن فؤاد ، الدولة الفاطمية في مصر ، تفسير جديد ، الدار المصرية لطباعة ، (القاهرة ،٢٠٠٠م)
٣١- عاشور ، سعيد عبد الفتاح ، مصر والشام في مصر الايوبين والمماليك ، (القاهرة ، د . ت)
٣٢- العبادي ، احمد مختار قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام ، (بيروت ، ١٩٦٩)
٣٣- كلود كاهن، تطور الإقطاع الإسلامي ما بين القرنين التاسع والثالث عشر، ترجمة جورج كنورة، وراجعها على المصادر وحررها رضوان السيد، الاجتهاد، عدد ١، (بيروت، ١٩٨٨ م).